# قطاع المكتبات والمعلومات فى اليمن: بين تشخيص المشكلات وتوصيف المعالجات

د. جاسم محمد جرجيس

رئيس قسم المكتبات وعلم المعلومات ـ جامعة صنعاء

أ. محمد أحمد السنباني

مدير عام المكتبات الجامعية، جامعة صنعاء

## الإطار العام للبحث

**مشكلة البحث :**

يسعى هذا البحث إلى التعرف على الأسباب التى تؤدى إلى عرقلة نمو وتطور قطاع المكتبات والمعلومات فى اليمن. ومن أجل ذلك عمد الباحثان إلى استطلاع واقع المكتبات ومراكز المعلومات والوثائق اليمنية حيث أن التعرف على واقع هذه المؤسسات المعلوماتية سوف يساعد فى التعرف عن كثب على المعوقات والمشاكل التى تجابه هذا القطاع، كما يسعى البحث إلى محاولة لتوصيف المعالجات اللازمة واقتراح السبل الكفيلة التى من شأنها المساهمة فى تطوير قطاع المكتبات والمعلومات فى الجمهورية اليمنية.

**أهداف البحث :**

يهدف البحث إلى دراسة واقع المؤسسات المعلوماتية اليمنية والتعرف على نظم معلوماتها وتقنياتها المستخدمة، إضافة إلى التعرف على الجهود المبذولة فى سبيل تأهيل وإعداد القوى العاملة المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات؛ ومن خلال ذلك سيحاول الباحثان العمل على تلمس مظاهر القصور والنقص فى مستوى خدمات المعلومات، ومدى تأثير ذلك على تطور ونمو قطاع المكتبات والمعلومات فى اليمن.

**أهمية البحث :**

تتأتى أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع نفسه، وكون هذا البحث يسعى إلى تشخيص المشاكل والمعوقات التى تواجه قطاع المكتبات والمعلومات فى الجمهورية اليمنية، كما يعمل على اقتراح الوسائل والحلول التى من شأنها أن تساعد فى التغلب على العديد من المشاكل والمعوقات القائمة، ومن ثم المساهمة فى تنمية وتطوير هذا القطاع.

إن أهمية هذا البحث تأتى أيضًا فى كونه يسعى إلى دراسة المكتبات ومراكز المعلومات التى تعتبر الأساس فى توفير البيانات والمعلومات اللازمة لكافة الفعاليات والبرامج التى من شأنها تحقيق التنمية الشاملة فى المجتمع اليمنى. كما تكمن أهمية هذا البحث فى ندرة البحوث والدراسات الجادة التى تناولت هذا الموضوع حيث أن موضوع المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية فى العصر الحديث لم تتناوله ـ على قدر علم الباحثين ـ سوى أربع دراسات (1 - 4) أتسمت الدراستين الأولى والثانية بكونهما دراسات وصفية لأنشطة دار الكتب والمكتبات اليمنية، أما الدراسة الثالثة فكانت دراسة أكاديمية تناولت موضوع تشغيل وتدريب القوى

العاملة فى المكتبات ومراكز المعلومات فى الجمهورية اليمنية، أما الدراسة الرابعة فهى رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة دلهى فى الهند تناولت موضوع: المكتبات ونظم المعلومات فى الجمهورية العربية اليمنية: المشاكل الحالية مع تصور لنموذج فى المستقبل.

**منهج البحث :**

عمد الباحثان إلى الإفادة من وسائل متعددة لتجميع البيانات الخاصة بالدراسة حيث قاما بالزيارات الميدانية لعدد من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية، كما أفاد الباحثان من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما أعدّ الباحثان استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الأسئلة التى من شأنها المساعدة فى تجميع البيانات المساعدة فى تحقيق أغراض البحث. وتجدر الإشارة إلى أن استمارة الاستبيان التى اعتمدت فى هذه الدراسة مؤلفة من عشرة محاور حيث خصص المحور الأول للحصول على معلومات عامة عن المؤسسات ومراكز المعلومات موضوع البحث، والمحور الثانى يتعلق بالقوى العاملة من حيث عددها وتأهيلها، وخصص المحور الثالث للمجموعات المكتبية، أما المحور الرابع فقد خصص لجمع البيانات المتعلقة بالأعمال الفنية، والمحور الخامس خصص للمعلومات المتعلقة بالميزانية، والمحور السادس خصص للتعرف على خدمات المستفيدين، فى حين تناول المحور السابع من الاستمارة المعلومات المتعلقة بتقنيات المعلومات، وخصص المحور الثامن حول الموقف من نظام المعلومات الوطنى، أما المحور التاسع فقد خصص للسؤال عن العضوية فى الجمعيات والاتحادات الوطنية والعربية والعالمية، أما المحور العاشر والأخير فقد خصص لتحديد المشاكل والمعوقات التى تواجهها مؤسسات المعلومات اليمنية.

ولكى يطمئن الباحثان والتزامًا منهما بأخلاقيات البحث العلمى وإجراءاته من حيث صدق وثبات أداة الاستبيان، فقد تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الخبراء من المختصين فى مجال المكتبات والمعلومات وعدد من المختصين فى مجال التربية وعلم النفس، وقد أخذ الباحثان بمقترحات وتوصيات الخبراء من حذف أو إضافة أو تعديل بما يخدم أهداف هذا البحث حتى أصبح الاستبيان بشكله النهائى.

لقد تم توزيع استمارة الاستبيان على(47) مكتبة ومركز معلومات موزعة على معظم الساحة اليمنية حيث أعد الباحثان قائمة بأسماء المؤسسات المعلوماتية التى وزع عليها الاستبيان.

إن تحديد هذه المؤسسات تم من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة فى هذا المجال ومن خلال مراجعة الأدلة الخاصة بهذه المؤسسات إضافة إلى خبرة ومعرفة الباحثين، أن توزيع استمارات الاستبيان على المؤسسات المعلوماتية اليمنية قد تمت بطريقتين:

**الأولى:** تسليم استمارات الاستبيان باليد إلى المؤسسات المعلوماتية الموجودة داخل مدينة صنعاء.

**الثانية:** إرسال استمارات الاستبيان بواسطة البريد بالنسبة للمكتبات ومراكز المعلومات الموجودة خارج العاصمة.

وبعد مرور(45) يومًا من تاريخ توزيع الاستبيان تم التأكيد على الجهات التى لم تصل منها الردود بأهمية موافاتنا بإجاباتهم، وقد تم ذلك بوسائل متعددة منها الزيارات الشخصية والهاتف والفاكس، حيث تم إرسال نسخ إضافية من الاستبيان المذكور إلى تلك الجهات، ونتيجة لهذه الجهود فقد حصل الباحثان على ردود جيدة حيث بلغ مجموع استمارات الاستبيان التى أعيدت بعد إجراء اللازم عليها (36) استمارة تمثل نسبة 76.59% من مجموع الاستمارات المرسلة.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الباحثين تلقيا صورة من خطاب لأحد الجهات التى وزع عليها

الاستبيان يفيد بإحالة الاستبيان لجهة أخرى تابعة لها لتتولى الرد على الاستبيان إلا أن هذه الجهة لم تجيب على الأستبيان، من جانب آخر فقد أرسلت إحدى المكتبات تعتذر عن الإجابة على الاستبيان كونها ستعمل خلال الأشهر التالية على تحديث المكتبة. وهنا لا ننسى التنويه إلى أنه بالرغم من تواضع نسبة الردود إلا أن ذلك يمثل مؤشرًا إيجابيًا، نظرًا لأن اليمن مقارنة بغيره من الدول الأخرى لا يزال يعانى من القصور فى مجال المكتبات والمعلومات، إضافة إلى تدنى الوعى المعلوماتى وقلة الاهتمام بأهمية المكتبات ومراكز المعلومات وتقدير أهمية مثل هذه الدراسات لدى الكثير من القائمين على إدارة تلك المكتبات ومراكز المعلومات والذين غالبيتهم من خارج المهنة(*).

كما أهمل الباحثان إجابتين من الاستمارات الواردة وذلك بسبب عدم تفهم القائمين بالرد عليهما للمسائل المطلوبة فى الاستبيان، وبناءً على ذلك فإن التحليل والنتائج التى ستخرج بها هذه الدراسة سوف تكون مبنية على ردود(34) مكتبة ومركز معلومات والتى وصلت إجاباتها واعتبرت استبياناتها صالحة للدراسة (أنظر ملحق رقم/2).

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين رئيسين :

**القسم الأول** : خصص للتعريف بالمكتبات ومراكز المعلومات والوثائق اليمنية ومدى استخدامها للتقنيات الحديثة فى إنجاز أعمالها، فضلاً عن التعريف بالجهود المبذولة فى إعداد وتأهيل القوى العاملة اللازمة لهذه المؤسسات.

**القسم الثانى** : خصص هذا القسم من الدراسة لتحليل البيانات التى تم جمعها بواسطة الاستبيان الذى أعد خصيصًا لهذا الغرض إضافة إلى حصر الاستنتاجات والتوصيات التى خرجت بها هذه الدراسة.

## المكتبات ومراكز الوثائق والمعلومات اليمنية

### توطئة :

لقد اهتم علماء اليمن منذ أمد بعيد بجمع الكتب وإنشاء المكتبات ويُذكر أن خزانة أبى نصر بن أبى طالب ابن أبى جعفر كانت تحتوى على اثنى عشر ألف كتاب، وخزانة الشريف محمد بن أحمد بن على تضم ستمائة مجلد(5).

كما اهتم الملوك بإنشاء المكتبات، فالسلطان الملك المؤيد قد اهتم بجمع الكتب ودراستها حتى جمعت خزانته على ما يقال ما ينيف على مائة ألف مجلد، كما أنشأ فى عام 702 هـ المدرسة المؤيدية (بمغربة تعز) ووقف فيها خزانة من الكتب النفيسة مشتملة على مصنفات غريبة المعانى من التفسير والفقه والحديث واللغة والنحو والصرف، وبها أمهات الكتب من كل فن غريب، وبها تفسير القرآن العظيم للإمام فخر الدين المسمى بمفتاح الغيوب، وهو نادر الوقوع(6).

---

(*) وفى هذا الصدد لابد من الإشارة بمجهود وتعاون عدد من المكتبات التى اهتمت بالإجابة وإرجاع الاستبيان فى وقت قياسى وإيصاله باليد إلى الباحثين ونخص بالذكر: مكتبة كلية القيادة والاركان، والمعهد العالى لضباط الشرطة، والمكتبة المركزية بوزارة الصحة.

أما المخطوطات فهى موجودة فى أماكن عديدة من المدن اليمنية، ومن أهمها مدينة صنعاء وتعز وذمار وصعدة وحجة وكوكبان، (والمكلا وسيئون) وغير ذلك من المدن اليمنية.

كما يوجد باليمن مكتبات خاصة لا يزال معظمها مجهولاً ولم يتناولها أى إحصاء من أى نوع، وهذه المكتبات تحتوى على كنوز ثمينة من المخطوطات يمتلكها أفرادًا أو أسر توارثوها جيلاً بعد جيل. والمكتبات هذه وكما هو معروف تشتمل النسبة الكبرى من المخطوطات بحيث أنها قد تتجاوز 70% من مجموع المخطوطات اليمنية فى الداخل[7].

ولقد كانت المساجد والجوامع اليمنية أماكن يتلقى فيها الطلاب العلم على يد المشايخ والعلماء، ولذلك أحتوت هذه المساجد الكتب والمخطوطات التى أوقفها أصحابها حفظًا لها وتسهيلاً للطلاب للانتفاع منها.

وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لسياسة الانغلاق التى كانت مفروضة على أبناء الشعب اليمنى قبل اندلاع ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام 1962 والتى شملت كل مجالات وجوانب الحياة فى اليمن، فقد كان التعليم مثلاً يسير وفق نظام محصور وضيق، وكانت الكتاتيب الملحقة بالمساجد هى الأماكن الأولية لتعليم التلاميذ (الدراسة) مبادئ القراءة والكتاب والحساب، وإلى جانب هذه الكتاتيب كانت المساجد المشهورة فى غالبية المدن اليمنية مثل صنعاء وتعز وصعدة وذمار.. إلخ التى تتولى تدريس من قطعوا شوطًا كبيرًا فى الدراسة الأولية لتدريسهم العلوم الدينية واللغوية والفقهية التى تؤهلهم لشغل وظائف فى القضاء والأوقاف والعدل، كما وجدت فى بعض المدن الكبيرة مدارس ذات صيغة حديثة إلى حدٍ ما، إلا أنها كانت مقتصرة على فئة قليلة من أبناء الشعب، وقد أنشئت لتخريج المعلمين ورجال الدين والموظفين، أما مستوى هذه المدارس فلم يتعد المرحلة المتوسطة التى كانت تمثل أعلى المراحل[8].

وفى هذا القسم من الدراسة سيتم التعريف بالمكتبات ومراكز المعلومات ومدى استخدامها للتقنيات الحديثة مع الإشارة إلى أبرز المعوقات التى تعترض عملها والسمات التى تتسم بها، وسنختتم هذا القسم من الدراسة بتسليط الضوء على الجهود المبذولة فى إعداد وتأهيل القوى اللازمة لمؤسسات المعلومات اليمنية.

## المكتبات العامة..

تجدر الإشارة إلى أن اليمن لم تعرف المكتبات بالمعنى المتعارف عليه فى العصر الحالى إلا فى العشرينيات من هذا القرن، حين تأسست أول مكتبة عامة فى اليمن وهى المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء، وكانت هذه المكتبة تعرف سابقًا باسم الخزانة المتوكلية، واستنادًا للقاضى الحجرى، فقد قام بعمارة هذه المكتبة الإمام يحيى حميد الدين سنة 1355 هـ بجانب المنارة الشرقية الممتدة إلى جهة الغرب بجامع صنعاء لحفظ نفائس الكتب التى أوقفها وضم إليها ما عثر عليه من الكتب الموقوفة، فأصبحت مكتبة جامعة لكل الفنون[9]. وهذه المكتبة تتبع إداريًا وزارة الأوقاف وتحتوى على مخطوطات نفيسة فى مختلف العلوم الدينية والطبية والاجتماعية والأدبية وقد أوقفها أربابها على طلبة العلم بالجامع الكبير[10].

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مكتبة أخرى بالجامع الكبير تسمى المكتبة الغربية، وهذه المكتبة تتبع إداريًا الهيئة العامة للكتاب، التى عملت على إصدار فهرس خاص بمحتويات هذه المكتبة عام 1978 م، كما عملت الهيئة على تطوير هذه المكتبة، واستطاعت أن تحصل على أجهزة ومعدات حديثة وخبراء فى مجال ترميم وصيانة المخطوطات بدعم من حكومة المانيا الاتحادية بدءًا من العام 1980 م، كما عملت الهيئة على إنشاء دارًا جديدة للمخطوطات حيث أقامت بالجهة الجنوبية من الجامع الكبير مبنى من ثلاثة أدوار ومعد إعدادًا خاصًا يتلائم مع الطرق والأساليب الحديثة لحفظ وحماية وصيانة المخطوطات[11]. وفى عام 1930م

أنشئت مكتبة عامة فى مدينة المكلا محافظة حضرموت وتحتوى على مجموعة نفيسة من المخطوطات والكتب النادرة، وهذه المكتبة تعرف بمكتبة الشعب.

وفى مدينة عدن تأسست مكتبة عامة سنة 1935م، وكانت تسمى مكتبة مسواط وقد تم نقل محتويات هذه المكتبة إلى المكتبة الوطنية بمدينة عدن التى أنشئت عام 1980م،[12]. وبعد قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م، عملت حكومة الثورة على نشر الوعى الثقافى والعلمى وتيسير حصول المواطنين على المعلومات والمعرفة.. حيث قامت بتأسيس دار الكتب فى عام 1968م، بتمويل من دولة الكويت.

وفى عام 1972م، أنشئت الهيئة العامة للآثار ودور الكتب، وتم إلحاق هذه الدار بها، وتقوم هذه الدار حاليًا بمهام المكتبة العامة لمدينة صنعاء حيث تفتح أبوابها للجمهور عامة من الساعة الثامنة صباحًا وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الرابعة وحتى الساعة السابعة مساءًا بغرض نشر المعرفة وبث الوعى الثقافى ورفع مستواه بين أبناء المجتمع اليمنى[13].

وفى عدن تم افتتاح مكتبة عامة فى 14 أكتوبر عام 1980م، وسميت بالمكتبة الوطنية وكانت عند افتتاحها تتبع المركز اليمنى للأبحاث الثقافية، ثم ألحقت بوزارة الثقافة، وقد تطورت خلال السنوات الماضية حيث اهتمت بتوفير الكتب الأدبية والعلمية وسعت إلى الحصول على الكثير من المخطوطات النادرة سواءً عن طريق الشراء أو التصوير، كما اهتمت بجمع الدراسات والأبحاث التى ينشرها الباحثون اليمنيون داخل وخارج الوطن، وأنشئت جناحًا خاصًا باليمانيات، وأهم إنجاز لهذه المكتبة فى السنوات الأخيرة هو قيامها بتصوير الكثير من المخطوطات النادرة عن طريق تشجيع المواطنين الذين يملكون مثل هذه المخطوطات على السماح للمكتبة بتصوير نسخة من هذه المخطوطات مقابل صيانة المخطوط الأصلى وإعادته إلى أصحابه[14] وهذه المكتبة كغيرها من المكتبات العامة تتبع ماليًا واداريًا للهيئة العامة للكتاب[15].

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم المكتبة العامة بالشكل المتعارف عليه حديثًا لم تعرفه اليمن إلا فى العقود الثلاثة الأخيرة، وحتى فى هذه الحقبة فقد اقتصرت خدمات المكتبات العامة فى اليمن على تأمين قاعات للمطالعة للمستفيدين وإعارة الكتب لهم.

## المكتبات الأكاديمية :

تعتبر أول مكتبة أكاديمية فى اليمن هى مكتبة جامعة صنعاء والتى أنشئت خلال العام الجامعى 1970 - 1971م، تاريخ إنشاء الجامعة، وكانت تسمى بالمكتبة العامة وكان مقرها فى كلية الآداب. وفى العام الجامعى 1977/76، تم إنشاء أول مكتبة فرعية لهذه المكتبة فى كلية العلوم، وفى عام 1980م، تم الانتهاء من مبنى المكتبة المركزية للجامعة بطريق وادى ضهر. ومع بداية العام 1981م، تم انتقال الكادر الإدارى والفنى للمكتبات إلى هذا المبنى، كما تم إعداد مبنى المكتبة العامة ليصبح ثانى مكتبة فرعية لجامعة صنعاء وخصص لخدمة طلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب. واستمرت الجامعة فى إنشاء المكتبات الفرعية المختلفة حتى أصبح لديها ثمان مكتبات فرعية فى مدينة صنعاء تخص، العلوم، الآداب، التربية، الشريعة والقانون، التجارة والاقتصاد، الزراعة، الهندسة، الطب والعلوم الصحية، كما عملت على إنشاء مكتبات أكاديمية فرعية فى المحافظات فى كل من تعز، الحديدة، إب، ذمار، حجة، المحويت، أرحب، النادرة، صعدة، عمران[16].

وفى عام 1970م، تم افتتاح أول كلية جامعية فى محافظة عدن هى كلية التربية العليا ثم تلاها افتتاح كلية ناصر للعلوم الزراعية فى عام 1973م، فشكلتا النواة الأساسية لإنشاء جامعة عدن عام 1975م، والتى أصبحت تضم حاليًا تسع كليات مختلفة[17] وفى نفس العام تم افتتاح المكتبة المركزية للجامعة، وتضم مجموعة جيدة من الكتب والدوريات، وتتبعها تسع مكتبات فرعية، ومعظم الكتب فى المكتبات الفرعية، لم يشملها التصنيف والفهرسة، كما أن عددًا من هذه المكتبات لاتوجد بها فهارس لمحتوياتها من الكتب، وتعانى الكثير من النواقص[18].

والجدير بالذكر أنه خلال العامين الماضيين تم استحداث عددًا من الجامعات الحكومية هى: جامعة تعز، جامعة إب، وجامعة الحديدة، وجامعة ذمار، وهذه الجامعات المستحدثة كانت فروعًا لجامعة صنعاء وكانت بها مكتبات فرعية تخدم الكليات التى أصبحت فيما بعد نواة المكتبات للجامعات المستحدثة.

وبتقديرنا أن عملية استحداث هذه الجامعات وتحويل مكتبات الكليات التى كانت قائمة فى السابق إلى مكتبات جامعية وتكليفها بمهام جديدة، قد أضافت لهذه المكتبات أعباء جديدة سيجعلها غير قادرة على القيام بواجباتها كما يجب، ما لم يتم منحها عناية خاصة وتأمين المستلزمات الضرورية البشرية والمادية بشكل استثنائى، كما تم أيضًا خلال العام الدراسى 96/95م. إنشاء جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وهى جامعة حكومية، وتقتصر فى الوقت الحاضر على كلية الهندسة والبترول، وقد تم تأسيس مكتبة لهذه الجامعة الفتية على أسس علمية حيث عهدت مسؤولية المكتبة إلى مدير مختص فى مجال المكتبات والمعلومات، وبدأت استخدام تقنية المعلومات الحديثة، ويتم اختيار مجموعات المكتبة وفق الأسس السليمة.

كما شهد عقد التسعينيات من القرن تأسيس العديد من الجامعات الأهلية لعل أهمها: جامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة الإيمان، وجامعة العلوم التطبيقية، وجامعة الملكة أروى، والجامعة اليمنية، وجامعة سبأ، والجامعة الوطنية... إلخ.

ولقد قامت هذه الجامعات بتأسيس مكتبات لها ولقد حاول البعض من هذه المكتبات الاستفادة من التقنيات الحديثة فعملت على استخدام أجهزة الكومبيوتر فى أعمالها الفنية وتقديم خدماتها للمستفيدين.

## مكتبات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة :

هنالك مكتبات متخصصة فى معظم المؤسسات الحكومية الهامة التى تعمل فى المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية وتحتضن مدينتى صنعاء وعدن غالبية مكتبات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة فى اليمن ومن أهم هذه المكتبات:

* مكتبة مركز الدراسات والبحوث اليمنى التى تأسست عند تأسيس المركز فى عام 1972، ويهدف هذا المركز إلى الاهتمام بالدراسات البشرية والطبيعية فى البلاد فى الماضى والحاضر والمستقبل ويصدر المركز مجلة فصلية باسم (دراسات يمنية).
* مكتبة مركز البحوث والتطوير التربوى (صنعاء) وقد تم افتتاح هذه المكتبة فى عام 1983، وتحتوى العديد من الكتب والدوريات والبحوث المتخصصة فى مجالات التربية والتعليم كما تحوى المكتبة بعض أوعية المعلومات الأخرى من غير الكتب مثل الأشرطة والوسائل السمعية والبصرية.
* مكتبة مركز البحوث والتوثيق التربوى (عدن) وقد تأسست هذه المكتبة عام 1968، لتعمل على تحقيق

أهداف المركز وتقديم خدمات المعلومات إلى الباحثين المهتمين فى شؤون التربية والتعليم.

* مكتبة مركز التوثيق الزراعى فى كل من صنعاء وعدن ويتبعان حاليًا وزارة الزراعة. وقد تم افتتاح المركز الوطنى للتوثيق الزراعى بعدن عام 1983، والمركز الوطنى للتوثيق الزراعى بصنعاء عام 1984، وقد باشر هذا المركز باستخدام الحواسيب فى إعداد بطاقات الفهرسة.

* الإدارة العامة للتوثيق فى الجهاز المركز للإحصاء.. وتتولى هذه الإدارة جمع وتحليل وتنظيم وفهرسة وتصنيف وحفظ المعلومات والبيانات والحقائق المعرفية بمختلف أشكالها وأوعيتها ومتابعة انتظام تدفقها وتحديثها واسترجاعها وتعديلها وفقًا للتغطية الموضوعية للنشاط الإحصائى والمتضمنة فى قانون الإحصاء رقم 28 لسنة 1995، كما تعمل هذه الإدارة على إنشاء نظام متكامل للخدمات المعلوماتية وإقامة علاقة تعاون متبادلة بينها وبين مراكز التوثيق الإقليمية والعربية والدولية[19].

* مكتبة مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية فى جامعة صنعاء.. تأسست هذه المكتبة لتساهم فى تحقيق أهداف هذا المركز الفريد من نوعه فى الوطن العربى وهى مكتبة متخصصة تتبع أحدث تقنيات المعلومات وترتبط المكتبة بشبكة الإنترنت كما ترتبط فى شبكة المعلومات الخاصة بالمجلس العربى للطفولة والتنمية ولها كادر متخصص فى مجال المكتبات والمعلومات[20].

* مكتبة مركز التوثيق الإعلامى لوزارة الإعلام والذى تم افتتاحه فى نوفمبر من عام 1992، وتحتوى هذه المكتبة العديد من الوثائق والكتب والدوريات المتخصصة فى مجال الإعلام وتستخدم هذه المكتبة فى أعمالها الحاسوب والمصغرات الفلمية وارتبطت مؤخرًا فى شبكة الإنترنت وتساهم هذه المكتبة فى تحقيق أهداف المركز الذى يقدم خدماته إلى الأجهزة والمؤسسات الإعلامية كافة والباحثين والدراسين لعلوم الإعلام والاتصال[21].

إضافة إلى ما تقدم، هنالك العديد من المكتبات المتخصصة ومكتبات مراكز البحوث التى نرى من الضرورى ذكرها فى هذا الصدد. ويوجد فى بعض المحافظات اليمنية فروعًا لهذا المعهد تحتوى هى الأخرى على مكتبات تخدم الأهداف المرسومة لهذا النمط من المعاهد. وهنالك أيضًا مكتبة البنك المركزى اليمنى ومكتبة المختبر المركزى.

ويمكننا القول أن استخدام تكنولوجيا المعلومات لا يزال محدودًا فى العديد من مكتبات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة عدى بعض الاستثناءات والتى أشرنا لها فى أعلاه مثل مكتبة مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية والإدارة العامة للتوثيق فى الجهاز المركزى للإحصاء فقد أدخلت الحواسيب فى أعمال تلك المكتبات وقطعت أشواطًا فى هذا الاتجاه.

كما ارتبطت بعض من هذه المكتبات بشبكة الإنترنت التى دخلت اليمن فى نهاية عام 1996، عن طريق الشركة اليمنية للاتصالات (تليمن TEL YEMEN) التى تعتبر مزود لخدمة الإنترنت فى اليمن. وقد بلغ عدد المشتركين فى شبكة الإنترنت (780) مشتركًا(*) من الشركات والمؤسسات التجارية والعلمية والثقافية والأفراد وتمثل تعرفة YEMEN NET رسوم ربط الخدمة وقدرها 5750 ريالاً يمنيًا واشتراك شهرى للخط 3500 ريالاً يمنيًا فضلاً عن أجور الاتصال الهاتفى لكل دقيقة وهى 12 ريال يمنى[22].

(*) اتصال هاتفى بمدير التسويق فى الشركة اليمنية للاتصالات (تليمن) بتاريخ 1997/10/27.

## المركز الوطنى للوثائق :

لقد أنشأ المركز الوطنى للوثائق فى الجمهورية اليمنية بموجب القرار الجمهورى رقم (25) لسنة 1991، حيث اعتبر المركز أحد الوحدات الرئيسية لمكتب رئاسة الجمهورية[23]، لقد حدد القرار المذكور الإطار القانونى والتنظيمى للأرشيف فى اليمن وذلك من خلال (13) ثلاث عشرة مادة حيث حددت هدف المركز فى المادة الثانية من القرار التى نصت على مايلى: «يهدف المركز إلى تجميع وتنظيم وترتيب وصيانة وحفظ الوثائق الخاصة بالدولة اليمنية بجميع أشكالها وأنواعها وأينما وجدت ومهما كانت الفترة التى تنتمى إليها».

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ المهام الموكلة بالمركز فقد أشارت المادة الرابعة من القرار إلى أن يكون للمركز هيئة استشارية من ذوى الاهتمام والاختصاص يكون من ضمنهم مدير مكتب رئاسة الجمهورية وقد حددت المادة الخامسة مهام هذه الهيئة الاستشارية، كما نصت المادة السابعة من هذا القرار بأن يكون للمركز رئيس تنفيذى بدرجة وزير يصدر بتعيينه قرار جمهورى يتولى هذا الرئيس تنفيذ السياسة العامة للمركز التى تقرها الهيئة الاستشارية وتسيير الأعمال اليومية للمركز والإشراف على مختلف وحداته.

وفى عام 1994، جاءت الخطوة المهمة الثانية بعد الخطوة الأولى التى تضمنت قرار تأسيس المركز حيث صدر القرار الجمهورى رقم (20) لسنة 1994، والذى بموجبه تم تشريع (قانون حفظ الوثائق العامة) حيث حدد هذا القانون مفهوم الوثيقة وأنواع الوثائق وشروط الاطلاع عليها وقد خصص الباب الرابع فى هذا القانون لذكر المهام الرئيسية وهى كما يلى[24]:

1- السعى للحصول على الوثائق العامة.

2- ترتيب وتنظيم وصيانة الوثائق العامة وتمكين المستفيدين من الوصول إلى المعلومات المطلوبة.

3- التعريف بأهمية الحفاظ على الوثائق وتشجيع البحث العلمى فى المجالات الوثائقية.

4- تقديم المساعدة لأجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.

5- إقامة الندوات والمعارض الوثائقية والمشاركة فى الفعاليات الإقليمية والدولية.

وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن المركز قد أقام ندوة علمية بالتعاون مع الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف (عربيكا)[25]، كما أقام المركز ثلاث دورات تدريبية: الدورة الأولى حول تنظيم الأرشيف فى الوزارات والمصالح الحكومية باليمن، والدورة الثانية خاصة بصيانة وتنظيم الوثائق العامة، والدورة الثالثة حول استخدامات الحاسوب فى التعامل مع الوثائق.

## المركز الوطني للمعلومات :

جاء صدور القرار الجمهورى رقم (155) لعام 1995م، الخاص بتأسيس المركز الوطنى للمعلومات فى اليمن ليؤشر بداية لثورة معلوماتية حيث أوكلت إلى هذا المركز مهمة بناء أنظمة للمعلومات على المستوى الوطنى والعمل على إعداد قواعد البيانات وتوفير المعلومات للمستفيدين.

وقد جاء تأسيس المركز هذا استجابة لمتطلبات التنمية والتطور الجارى فى اليمن، وذلك لأن قضية التنمية وبناء الاقتصاد الوطنى وتأمين مقومات الارتقاء بمستوى الحياة لدى أفراد الشعب يستلزم ضرورة توفر المعلومات اللازمة لرسم السياسات ودقة اتخاذ القرار.

وقد حدد القرار الجمهورى الخاص بتأسيس المركز الأهداف المرسومة له والتى تتمثل بدرجة رئيسية فى بناء وإدارة نظام وطنى للمعلومات يكون بمقدوره توفير قواعد البيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات فى مختلف المجالات بالإضافة إلى تقديم الخدمات المعلوماتية للباحثين والدارسين والمهتمين والمستثمرين[26].

والمركز لا يزال فى مرحلة التأسيس وهو بحاجة إلى إمكانات ومستلزمات مادية وتقنية تتمثل فى تأمين مبنى مناسب وأجهزة ومعدات لتشغيل وحدات المعلومات وبناء واستخدام أنظمة المعلومات، كما أن المركز بحاجة ماسة إلى المتخصصين فى مجال المعلومات والاتصالات والحواسيب، وقد عملت إدارة المركز منذ تأسيسه على الاطلاع على تجارب بعض مراكز المعلومات لدى البلدان العربية والأجنبية، كما يسعى المركز حاليًا إلى إقامة علاقات مع مراكز المعلومات المماثلة وعلى المستوى العربى والدولى.

**المكتبات المدرسية :**

يمكن أن نحدد ظهور المكتبات المدرسية فى الجمهورية اليمنية بعام 1964م، وهو العام الذى أنشئت فيه ثلاث مدارس ثانوية فى كل من صنعاء وتعز والحديدة وبعض المدارس الإعدادية والابتدائية حيث كانت مكتبة ثانوية عبد الناصر التى أنشئت عام 1964، أول مكتبة مدرسية فى اليمن. فقد بلغ عدد مجموعاتها عند التأسيس 2600 للكتب العربية و 2500 للكتب الانكليزية وكانت مصنفة حسب نظام ديوى العشرى.

وفى العام الدراسى 1972/1971م، ساهمت منظمة اليونسيف وجمهورية مصر العربية مع وزارة التربية والتعليم فى تكوين مكتبة مركزية شاملة للمواد المرئية تضم الكتب والأفلام الثابتة والمتحركة والأشرطة والصور فى مختلف الموضوعات التعليمية.

وقد قامت وزارة التربية والتعليم فى العام الدراسى المذكور بتجهيز الكتب والمراجع المطلوبة لسبع مكتبات مدرسية تابعة لمعاهد المعلمين والمعلمات وبتمويل من منظمة اليونسيف.

وفى العام الدراسى 1974/1973، أقامت الوزارة دورة تدريبية لإعداد أمناء مكتبات محليين بغرض رفد المدارس بكادر يمنى متخصص فى إدارة المكتبات المدرسية وفى العام الدراسى 1975/1974م، عملت وزارة التربية على إنشاء عشر مكتبات مدرسية جديدة فى مختلف المدارس الثانوية والإعدادية.

ومع نهاية العام الدراسى 1980/1979 بلغ عدد المكتبات المدرسية المنتشرة فى مختلف مدارس الجمهورية (82) مكتبة مدرسية.. ومع اهتمام الدولة فى نشر التعليم والتوسع الكبير فى فتح المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية فى مختلف المدن والقرى اليمنية إلا أن أغلب هذه المدارس ما تزال تعانى من افتقار المكتبات المدرسية أو توفر مكتبات مدرسية فى البعض منها إلا أنها مكتبات صغيرة لا تفى بالغرض المطلوب بسبب ضعف مجموعاتها وافتقارها إلى التنظيم وغياب المشرفين المتخصصين على إدارتها.

إن جميع المكتبات المدرسية فى الجمهورية اليمنية تواجه المشاكل والصعوبات التالية التى تقف أمام نموها وتطورها:

1- عدم وجود مصدر لتمويل المكتبات المدرسية بالكتب والمطبوعات حيث أن وزارة التربية والتعليم هى المصدر الوحيد للحصول على الكتب.

2- إن أغلب الكتب الموجودة فيها قديمة وبحاجة إلى الحداثة والتطوير.

3- عدم توفر الأماكن المناسبة لها، حيث أن أغلب المكتبات المدرسية عبارة عن مخازن صغيرة توجد فى غرفة إدارة المدرسة.

4- ضعف وقلة الكوادر التعليمية المتدربة على إدارة المكتبات المدرسية.

ومن أجل النهوض بمستوى الخدمات العلمية والتعليمية والتربوية التى تقدمها المكتبات المدرسية نوصى بالآتى:

1- رصد المبالغ اللازمة ووضع الميزانيات الخاصة بشراء الكتب والمطبوعات المناسبة.

2- توفير الأماكن المناسبة للمكتبات المدرسية تتوفر فيها التجهيزات والأثاث وظروف المطالعة الجيدة.

3- إقامة الدورات التدريبية للمعلمين والمدرسين القائمين على إدارة هذه المكتبات.

4- التأكيد على تحديد ساعات أسبوعية ضمن الجدول الدراسى لاستخدام المكتبة من قبل الطلبة.

5- رفد المكتبة بعدد من الأجهزة التعليمية مثل الحواسيب وأجهزة التلفزيون وتهيئتها لاستخدام الطلبة.

## إعداد وتأهيل القوى العاملة:

إن إعداد وتأهيل الكوادر اللازمة للعمل فى المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية أعتمد فى بداياته على دورات تدريبية تم تنظيمها بالداخل من قبل الوزارات والمؤسسات اليمنية المعنية اعتماداً على المتخصصين فى هذا المجال من داخل وخارج اليمن، فقد نظمت أولى هذه الدورات من قبل وزارة التربية والتعليم فى العام الدراسى 74/73، بغرض إعداد كادر يمنى متخصص قادر على إدارة المكتبات المدرسية، كما نظم المعهد القومى للإدارة العامة فى عام 1981م، دورة تدريبية فى مجال إدارة نظم المعلومات وتحليل البيانات بأسس علمية، شارك فيها العديد من العاملين فى مجال المكتبات والمعلومات من مختلف الوزارات واستمرت الدورة لمدة أربعة أسابيع.

وفى عام 1984م، نظمت جامعة صنعاء دورة تدريبية فى مجال علم المكتبات، شارك فيها (30) شخصاً من العاملين فى المكتبات فى اليمن وقد تمت هذه الدورة بالتعاون بين جامعة صنعاء والمجلس الثقافى البريطانى.

وقد استمر اعتماد أسلوب التعليم المستمر أثناء الخدمة فى إعداد وتأهيل الكوادر اليمنية وأقيمت العديد من الدورات التدريبية كانت آخرها الدورة التدريبية فى أساليب الأرشفة الحديثة، التى نظمتها وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإدارى، بالتعاون مع المجموعة العربية للتدريب والتنمية البشرية فى مدينة صنعاء للفترة من 3/23 - 1996/4/2، شارك فى هذه الدورة مجموعة من العاملين فى مجال حفظ الوثائق والملفات بمكاتب المحافظات التابعة لوزارة الخدمة والإصلاح الإدارى.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن المركز الوطنى للوثائق الذى أنشأ فى عام 1991م، قد قام بتنظيم ثلاث دورات تدريبية حول تنظيم الأرشفة فى الوزارات والمصالح الحكومية، وقد سبقت الإشارة إلى تلك الدورات عند الحديث عن المركز الوطنى للوثائق.

أما الأسلوب الثانى الذى اعتمد فى إعداد وتأهيل الكوادر للعمل فى قطاع المكتبات والمعلومات فقد

تمثل فى إيفاد العديد من الطلاب اليمنيين لإكمال دراساتهم على مختلف المستويات العلمية والأكاديمية، حيث أكمل العديد من هؤلاء المبعوثين دراساتهم فى الأردن، ومصر، والسعودية، وسوريا، والعراق، إضافة إلى عدد من الدول الأجنبية ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والهند. وكان من النتائج التى ترتبت على عودة هؤلاء المبعوثين وحصولهم على الشهادات العليا فى مجال المكتبات والمعلومات تأسيس قسم المكتبات وعلم المعلومات فى كلية الآداب بجامعة صنعاء وذلك فى العام الجامعى 95/94م.

وقد كانت الدوافع وراء تأسيس هذا القسم العمل على توفير الكوادر المتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات لسد العجز القائم والذى تعانى منه مختلف الوزارات والجامعات الحكومية والأهلية والمؤسسات والمصالح فى جميع قطاعات الدولة.

ويهدف القسم إلى تأهيل كوادر فنية يمنية متخصصة فى مجال المكتبات وعلم المعلومات والتوثيق، قادرة على تطبيق القواعد والأنظمة المتبعة المعمول بها عالميًا، متمكنة من استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة فى هذا المجال.

وفى العام الجامعى 96/95م، باشر هذا القسم أعماله واستقبل 98 طالبًا وطالبة، وفى العام الجامعى 97/96م، استقبل القسم 126 طالبًا وطالبة، وفى العام 98/97م، التحق بالقسم 112 طالبًا وطالبة وبذلك يصبح عدد طلاب القسم حاليًا 336 طالبًا وطالبة.

ويعتمد القسم النظام الفصلى فى الدراسة حيث يغطى مختلف المفردات والمناهج الأساسية فى مجال المكتبات والمعلومات مع مواكبة التطورات العلمية والتقنية فى تقديم الخدمات المعلوماتية.

ومن بين الأنشطة المصاحبة للمناهج المقررة قيام الطلبة بالتدريب الميدانى فى مختلف مؤسسات المعلومات للاطلاع على أساليب وإجراءات العمل فى تلك المؤسسات واكتساب الخبرات العملية.

وتعزيزًا للمفردات والمقررات الدراسية فى القسم فقد تم تأسيس مكتبة متخصصة تسند المناهج الدراسية وتضم العديد من المواد الثقافية ذات الصلة بالوثائق والمكتبات والمعلومات.

ويسعى القسم فى الوقت الحاضر إلى تأمين مختبر للحاسوب والإجراءات الفنية المختلفة فى مجال علم المكتبات كالفهرسة والتصنيف والتزويد وإعداد الببليوغرافيات وخدمات التكشيف والاستخلاص، كما يصدر القسم نشرة فصلية بعنوان «المكتبات والمعلومات» تهدف إلى نشر العديد من المقالات العلمية وتغطى آخر التطورات التقنية فى مجال المهنة بغية التعريف وإحاطة المستفيدين والقراء بآخر المستجدات وعلى المستويات الوطنية والقومية والعالمية.

والقسم يعتمد حاليًا على عدد من الكوادر والخبرات العربية والأجنبية، إضافة إلى الكوادر الوطنية فى القيام بأعمال التدريس.

## تحليل نتائج الاستبيان

خصص المحور الأول للتعرف على نوع المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة وعددها (34) مؤسسة معلوماتية توزعت بالشكل الآتى: 5 مكتبات عامة؛ 12 مكتبة أكاديمية؛ 14 مكتبة متخصصة؛ 3 مراكز معلومات.

أما ما يخص المحور الثانى والمتعلق بالقوى العاملة فى مؤسسات المعلومات التى شملتها الدراسة فقد تبين وكما هو مبين فى الجدول رقم (1) أن عدد العاملين الذين يحملون مؤهل فوق الجامعى (دكتوراه، ماجستير، دبلوم عالى) هو (15) شخصًا، بنسبة 7.98% من مجموع العاملين فى مؤسسات المعلومات التى شملتها الدراسة، أما بالنسبة لأولئك الذين يحملون مؤهل جامعى (بكالوريوس أو ليسانس) فقد بلغ عددهم (88) شخصًا أى بنسبة 46.8% من مجموع القوى العاملة، أما بالنسبة لحملة الشهادة الثانوية فقد بلغ عددهم (66) شخصًا وذلك يشكل نسبة 35.10% فقط. أما العاملين الذى يحملون مؤهلات دون الثانوية العامة فقد بلغ عددهم (19) شخصًا فقط وهو يمثل نسبة 10.11% من إجمالى عدد العاملين فى المؤسسات التى أخضعت للدراسة فى هذا البحث.

**جدول رقم (1)**

**توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمى**

| المستوى التعليمى | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| فوق الجامعى | 15 | %7.98 |
| جامعى | 85 | %46.80 |
| ثانوية عامة فأكثر | 66 | %35.10 |
| دون ذلك | 19 | %11.87 |
| المجموع | 185 | %100 |

أما بالنسبة لعدد العاملين من المختصين فى علوم المكتبات والمعلومات فإن عددهم 28 شخصًا من إجمالى القوى العاملة ويمثلون نسبة 14.89% فقط وموزعين على النحو التالى: الذين لديهم مؤهل فوق الجامعى قد بلغ عددهم (4) أشخاص فقط ويعملون فى أربع مكتبات مختلفة ويشكلون نسبة 2.13% من مجموع القوى العاملة فى المؤسسات التى شملتها هذه الدراسة.

أما عدد العاملين الذى لديهم مؤهل جامعى فى مجال المكتبات والمعلومات، فقط بلغ عددهم (7) أشخاص، وهو ما يشكل نسبة 3.72%.

أما الفئة الثالثة والمتعلقة بالعاملين ممن لديهم دورات تدريبية مكثفة تزيد مدتها عن شهر فقط بلغ عددهم (17) شخصًا وهذا يمثل نسبة 9.04% من مجموع العاملين فى مؤسسات المعلومات اليمنية التى أخضعت للدراسة.

وتجدر الملاحظة إلى أن عدد العاملين ممن لديهم المام فى مجال المكتبات والمعلومات لايزال أقل بكثير من الأعداد المطلوبة لتسيير العمل فى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة.

أما بالنسبة للمحور الثالث والمتعلق بالمجموعة المكتبية، فيلاحظ أن هناك مؤسسة واحدة من المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة تتوفر فيها أوعية المعلومات من كتب ودوريات وأقراص مكتنزة. . إلخ، كما يتضح جليًا أن غالبية المكتبات ومراكز المعلومات تهتم باقتناء الكتب ضمن مجاميعها، حيث بلغ عددها (32) مكتبة أى بنسبة 94.62% من إجمالى مؤسسات المعلومات التى تمت دراستها.

جدول رقم (2)
توزيع القوى العاملة حسب التخصص العلمى
فى مجال علم المكتبات والمعلومات

| المستوى التعليمى | العدد | النسبة المئوية بالنسبة للمتخصصين% |
|---|---|---|
| فوق الجامعى | 4 | %14.28 |
| جامعى | 7 | %25 |
| لديهم دورات تدريبية | 17 | %60.71 |
| المجموع | 28 | %100 |

كما يلاحظ أن هنالك (21) مكتبة ومركز معلومات، قد اشتملت مقتنياتها على الكتب والدوريات والنشرات، وتمثل هذه نسبة 76.47% من إجمالى المكتبات.

وأن هنالك فقط (3) مكتبات قد احتوت ضمن مجاميعها على أشرطة ميكروفيلم وميكروفيش أى بنسبة 8.82% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات.

أما بالنسبة لأشرطة الفيديو فإن هنالك (9) مكتبات تحتوى ضمن مجاميعها على هذه الأشرطة، وتمثل نسبة 26.47% من إجمالى مؤسسات المعلومات التى تمت دراستها.

واتضح أيضًا أن (10) من هذه المكتبات تضم بين مجاميعها أقراص مكتنزة، وتمثل هذه نسبة 29.41% من إجمال المكتبات ومراكز المعلومات، كما أن هنالك مكتبة واحدة، وتمثل نسبة 2.94% قد ضمت مجاميعها أشكال أخرى من مصادر المعلومات هى الأشرطة الصوتية.

أما بالنسبة للسؤال الخاص بتحديد درجة النقص فى المجموعات المتوفرة فيتضح كما مبين فى الجدول رقم (3) أن الإجابات كانت موزعة على النحو التالى: أفادت مكتبة واحدة بعدم وجود أى نقص فى مجموعاتها، كما أفادت (17) مكتبة بوجود نقص قليل فى مجموعاتها ونسبة هذه المكتبات 52.94% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة، كما يتضح أيضًا بأن (14) مكتبة أى ما يعادل 38.24% تعانى من نقص كبير فى مجموعاتها.

جدول رقم (3)
درجة النقص فى المجموعات

| الدرجة | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| لايوجد | 1 | %2.94 |
| قليل | 12 | %35.29 |
| متوسط | 5 | %14.70 |
| كبير | 14 | %41.17 |
| بدون إجابة | 2 | %5.88 |
| المجموع | 34 | %100 |

أما بالنسبة لمدى انتظام أعمال التزويد فى مؤسسات المعلومات التى شملتها الدراسة وكما يتضح من الجدول رقم (4) نجد أن أعمال التزويد منتظمة لدى (7) من هذه المؤسسات وأن ذلك يمثل نسبة 20.59%، وأن أعمال التزويد منتظمة إلى حد ما فى (9) من هذه المكتبات وأنها تمثل نسبة 52.94% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى تمت دراستها.

جدول رقم (4)
مدى انتظام أعمال التزويد

| درجة الانتظام | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| منتظم | 7 | %20.58 |
| منتظم إلى حد ما | 9 | %26.47 |
| غير منتظم | 18 | %52.94 |
| المجموع | 34 | %100 |

وعند الاستفسار من خلال السؤال رقم (12) حول الجهة المسئولة عن اختيار أوعية المعلومات أفادت (14) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 41.18% أن مسئولية الاختيار تقع على إدارة المكتبة، كما ذكرت (5) مكتبات أى بنسبة 19.7%، بأن مسئولية الاختيار تقع على عاتق لجنة خاصة، بالمؤسسة المعنية، كما ذكرت (9) مكتبات ومركز معلومات، بأن مسئولية اختيار أوعية المعلومات تقع ضمن اختصاص أعضاء هيئة التدريس ومسئولى المكتبات فى تلك المؤسسات والتى هى فى الغالب مؤسسات أكاديمية، وتمثل هذه نسبة 26.47% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة.

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع والخاص بالأعمال الفنية فى المكتبات من فهرسة وتصنيف لأوعية المعلومات فقد أفادت (30) مكتبة من مؤسسات المعلومات التى تمت دراستها، وتمثل نسبة 88.23% بأنهم يقومون بفهرسة وتصنيف أوعية المعلومات فى مؤسساتهم، كما أفادت (3) مكتبات أى بنسبة 8.82% بأنهم لا يقومون بأى من أعمال الفهرسة والتصنيف وقد امتنعت واحدة عن الإجابة على هذا السؤال.

وفيما يتعلق بأنواع الفهارس المستخدمة فى المكتبات ومراكز المعلومات التى شملتها هذه الدراسة فقد تبين وكما هو موضح فى الجدول رقم (5)، أن هنالك (14) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 41.18% تستخدم ثلاثة أنواع من الفهارس هى (مؤلف، عنوان، موضوع)، وأن هنالك (7) مكتبات أى بنسبة 20.59% تستخدم نوعان من الفهارس هى (مؤلف، عنوان)، وأن مكتبتان فقط وتمثل 5.88% من إجمالى مؤسسات المعلومات التى أخضعت للدراسة تستخدم نوعان من الفهارس (مؤلف، موضوع)، وأن هنالك مكتبة واحدة وتمثل نسبة 2.94% تكتفى باستخدام فهرس بالمؤلفين، كما تبين أن هنالك (6) مكتبات وتمثل نسبة 17.65% تكتفى باستخدام فهرس بالعناوين، وأن هنالك مكتبة واحدة تستخدم فهارس بالعنوان والموضوع، كما أن هنالك (3) مكتبات، ونسبتها 8.82% لم تذكر أى إجابة.

وقد أشارت مكتبتان إلى استخدامهما للمكانز فى أعمال الفهرسة، حيث أفادت إحداهما باستخدامهما

للمكتز العربى للطفولة لهذا الغرض وتستخدم الأخرى مكتز الجامعة لتنظيم البيانات والمعلومات اللازمة لتسيير أعمالهما، وبتقديرنا أن استخدام مثل هذه المكانز يُتيح للمستفيد سهولة الوصول إلى المعلومات التى يريدها.

جدول رقم (5)
أنواع الفهارس المستخدمة

| نوع الفهرس | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| مؤلف، عنوان، موضوع | 14 | %41.17 |
| مؤلف، عنوان | 7 | %20.58 |
| مؤلف، موضوع | 2 | %5.88 |
| مؤلف | 1 | %2.94 |
| عنوان | 6 | %17.64 |
| عنوان، موضوع | 1 | %2.94 |
| بدون إجابة | 3 | %8.22 |
| المجموع | 34 | %100 |

وعند الاستفسار عن أشكال الفهارس المستخدمة فى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة تبين لنا وكما هو موضح بالجدول رقم (6) أن هنالك (18) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 47.05% من إجمالى المكتبات موضوع الدراسة تستخدم الفهرس البطاقى. وأن هنالك (7) مكتبات أى بنسبة 20.59% تستخدم الفهرس المطبوع. . كما تبين أن مكتبة واحدة تستخدم فهرس ميكروفيلمى، وأفادت مكتبة أخرى باستخدامها لشكلين من الفهارس هما (فهرس الكترونى بالإضافة إلى الفهرس المطبوع).

كما تبين أن هنالك (6) مكتبة أى بنسبة 17.65% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة لم تجب على هذا السؤال، ومن خبرة الباحثين فى هذا المجال يمكننا القول أن مثل هذه المكتبات ليس لديها أى شكل من أشكال الفهارس.

جدول رقم (6)
أشكال الفهارس المستخدمة

| شكل الفهرس | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| فهرس بطاقى | 18 | %52.94 |
| فهرس ورقى | 7 | %20.58 |
| فهرس ميكروفيلمى | 1 | %2.94 |
| أشكال أخرى | 2 | %5.88 |
| بدون إجابة | 6 | %17.64 |
| المجموع | 34 | %100 |

أما بالنسبة للسؤال رقم (16) والخاص بأنواع نظم التصنيف المستخدمة فى هذه المكتبات، فقد اتضح وكما هو مبين فى الجدول رقم (7) أن هناك (24) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 70.59% يستخدمون نظام تصنيف ديوى العشرى، من بينها مكتبة واحدة تستخدم إضافة إلى تصنيف ديوى، تصنيف مكتبة الكونجرس، ومكتبة أخرى تستخدم التصنيف العشرى العالمى إضافة لتصنيف ديوى العشرى وتبين أن هناك (10) مكتبات ومركز معلومات ونسبتها 29.41% من إجمالى المكتبات موضوع الدراسة قد تركت السؤال بدون إجابة، وباعتقادنا أن هذه المكتبات لا تستخدم أى نظام تصنيف.

جدول رقم (7)
نظم التصنيف المستخدمة

| نظام التصنيف | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| تصنيف ديوى العشرى | 24 | %70.59 |
| تصنيف مكتبة الكونجرس | 1 | %2.94 |
| التصنيف العشرى العالمى | 1 | %2.94 |
| بدون إجابة | 10 | %29.41 |
| المجموع | 34 | %100 |

أما بالنسبة للمحور الخامس والمتعلق بالميزانية المخصصة لمؤسسات المعلومات فقد أفادت (7) مكتبات أى بنسبة 20.58% بأن لديها ميزانية مستقلة خاصة بالمكتبة كما أفادت (25) مؤسسة معلوماتية أى بنسبة 73.52% من المكتبات ومراكز المعلومات التى تمت دراستها بأن ليس لديها ميزانيات خاصة بها وإنها يُخصص لها جزء من ميزانية المؤسسة الأم.

أما بالنسبة للسؤال رقم (18) والخاص بتحديد المبلغ الإجمالى للميزانية وأوجه الصرف المختلفة، فقد حصلنا على ثلاث إجابات فقط من مجموع المكتبات السبع التى ذكرت بأن لديها ميزانية مستقلة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أحد هذه المكتبات الثلاث هى مكتبة المجلس الثقافى البريطانى، أما المكتبة الثانية فقد بنت توزيعها للميزانية على خطة مقترحة وغير مقرة من الجهات المعنية بعد. أما المكتبة الثالثة فقد حددت مبلغًا ضئيلاً لا يسمح بشراء بضعة كتب أو الاشتراك فى دورية واحدة.

وتأسيسًا على ما تقدم يُلاحظ جليًا أن الإدارات العليا التى تتبعها هذه المكتبات ومراكز المعلومات لا توليها الاهتمام الكافى عن طريق رصد المبالغ المالية التى تؤمن توفير الاحتياجات الأساسية لهذه المكتبات ومراكز المعلومات وتجعلها قادرة على المواكبة والتطوير والنمو.

أما بالنسبة للمحور السادس والخاص بخدمات المستفيدين فقد أجابت (28) مكتبة ومركز معلومات وتمثل نسبة 82.35% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات موضوع الدراسة، بأن المستفيدين من خدماتهما، هم الأساتذة (التدريسيين) والباحثين والطلاب والموظفين. كما أفادت (3) منها أى بنسبة 8.82% بأن المستفيدين من خدماتها هم، شركات الاستثمار ورجال الأعمال والباحثين، وأفادت مكتبة واحدة مكتبة (مجلس النواب) بأن المستفيدين من خدماتها هم، أعضاء المجلس والموظفين العاملين به، أما المكتبة الصوتية بالإذاعة اليمنية فقد ذكرت بأنها تقدم خدماتها للمذيعين ومقدمى البرامج وغيرهم من العاملين بالإذاعة.

أما بالنسبة للسؤال رقم (20) والذى خصص لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تتبع نظامًا لإعارة مقتنياتها، فقد أجابت معظم المكتبات وعددها (24) مكتبة أى بنسبة 70.59% بأن لديها نظامًا للإعارة، كما أفادت (6) مكتبات أى بنسبة 17.65% بعدم وجود نظام للإعارة الخارجية، وأن خدماتها مقصورة على أعمال الإعارة الداخلية فقط وقد أعيدت أربعة استبيانات بدون إجابة ونسبتها 11.76% من مجموع المكتبات التى تمت دراستها.

وفى الإجابة على السؤال رقم (21) المتعلق بنظام الإعارة المتبع، فقد أفادت غالبية هذه المكتبات وعددها (24) أى بنسبة 70.59% بأنها تستخدم لوائح داخلية مكتوبة لتنظيم أعمال الإعارة بها. كما أفادت (3) مكتبات أى بنسبة 8.82% بأنه ليس لديها لوائح داخلية مكتوبة لتنظيم عملية الإعارة، وإنما يتم التعامل وفقًا لتقاليد موروثة وتعليمات الإدارة المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أعادت (7) مكتبات ردودها دون الإجابة على هذا السؤال ونسبتها 20.59% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة.

وفى الإجابة على السؤال رقم (22) الخاص باشتراك مؤسسات المعلومات هذه فى نظام تبادل الإعارة بين المكتبات، فقد تبين أن معظم هذه المكتبات وعددها (26) وتمثل نسبة 76.47% من إجمالى المكتبات موضوع الدراسة لاتشترك فى أى نظام لتبادل الإعارة بين المكتبات. كما أفادت (5) مكتبات أى بنسبة 14.71% بأنها تستخدم نظام الإعارة بين المكتبات وأنها تتعامل به، ولكن فى حدود ضيقة، وفى اعتقادنا أن هذه المكتبات ومراكز المعلومات ترغب فى الاشتراك فى نظام الإعارة بين المكتبات ومستعدة للمشاركة فيه، وإنما تحتاج إلى وجود اللوائح والقواعد المنظمة لذلك.

أما المحور السابع والخاص بتقنية المعلومات فيتضح بأن هنالك (13) مكتبة ومركز معلومات وتمثل نسبة 38.24% تستخدم الحواسيب فى أعمالها، وأن هنالك (19) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 55.88% من إجمالى المكتبات موضوع الدراسة لم تبدأ بعد فى استخدام الحواسيب فى أعمالها. كما أن مكتبتان قد تركت السؤال بدون إجابة.

وبالنسبة للسؤال رقم (24) والمتعلق بطلب معلومات عن نوع وحجم الحاسوب المستخدم لدى هذه المكتبات، فقد تبين أن (11) مكتبة ومركز معلومات تستخدم حواسيب مايكروية Microcmputers من نوع IBM أو متوافقة معها، وهناك مركز معلومات واحد هو مركز توثيق المعلومات الزراعية يستخدم Puier من نوع HP 3000، ولم تحدد مكتبة واحدة نوع وحجم الحاسوب المستخدم لديها.

أما فيما يتعلق بالسؤال رقم (25) والخاص بالمصغرات الفيلمية المتوفرة فى المؤسسات المشمولة بهذه الدراسة، فقد أفادت أربع مكتبات فقط وهى تمثل 11.76% من إجمالى المكتبات بأنها تستخدم المصغرات الفيلمية فى أعمالها، وقد تبين أن هنالك مكتبة واحدة فقط تستخدم الميكروفيلم والميكروفيش ومكتبتان تستخدمان الميكروفيش فقط، وأما المكتبة الرابعة فتستخدم فقط الميكروفيلم فى أعمالها.

وفيما يتعلق بالسؤال رقم (26) والخاص بتحديد فاعلية استخدام كل من الحاسوب والمصغرات الفيلمية فى المكتبات التى تستخدم هذه التقنيات وكما هو مبين فى الجدول رقم (8) فقد أشارت (8) مكتبات من إجمالى المكتبات التى تستخدم هذه التقنية وعددها (13) مكتبة وتمثل نسبة 61.54% بأن فاعلية استخدامها للحواسيب ترقى إلى درجة جيد جدًا وأفادت مكتبة واحدة بأن فاعلية الاستخدام لديها فى مستوى الجيد، كما حددت (3) مكتبات فاعلية استخدامها للحواسيب بتقدير متوسط.

جدول رقم (8)
فاعلية استخدام الحاسوب من وجهة نظر المكتبات

| درجة الفاعلية | العدد | النسبة المئوية % |
|---|---|---|
| جيد جداً | 8 | %61.53 |
| جيد | 1 | %7.69 |
| متوسط | 3 | %23.07 |
| بدون إجابة | 1 | %7.69 |
| المجموع | 13 | %100 |

وهذه النتيجة تدل على أن معظم المكتبات التى تستخدم تقنية الحاسوب فى أعمالها راضية جداً عن أداء هذه التقنية.

أما بالنسبة للمصغرات الفيلمية فقد أتضح أن مكتبة واحدة فقط قد أبدت رضاها عن فاعلية استخدام هذه المصغرات وقدرت ذلك بدرجة جيد جداً أما الثلاث مؤسسات الأخرى التى تستخدم المصغرات الفيلمية فى أعمالها فقد قدرت فاعلية الاستخدام بدرجة متوسط، وهذا دليل على عدم رضاء الغالبية العظمى عن هذه التقنية.

أما بالنسبة للمحور الثامن والخاص بتحديد موقف المكتبات موضوع الدراسة تجاه نظام معلومات وطنى فى اليمن، فقد تبين أن غالبية هذه المكتبات ومراكز المعلومات وعددها (26) مكتبة وتمثل نسبة 76.47% قد أبدت استعدادها لمشاركة مصادر المعلومات التى تقنيها مع المكتبات الأخرى داخل اليمن. كما أبدت (6) مكتبات ومركز معلومات أى بنسبة 17.65% عدم استعدادها لمشاركة مصادر المعلومات التى لديها من غيرها.

وفى الإجابة على السؤال رقم (28) والخاص بالإفادة عن الرغبة فى الانضمام إلى نظام معلومات خاص باليمن، فقد تبين إجماع كافة المكتبات ومراكز المعلومات على توفر الرغبة للانضمام لمثل هذا النظام.

وحين طلبنا من تلك المؤسسات فى السؤال رقم (29) تحديد نوع نظام المعلومات الذى يفضلونه ويرغبون فى الانضمام إليه، فقد أتضح لنا بأن هنالك عدد (19) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 55.88% يفضلون نظام معلومات عام، وأن (12) مكتبة أى بنسبة 35.31% يرغبون الانضمام لنظام معلومات خاص وله علاقة بمجال اختصاص المؤسسة المعنية ولم تحدد ثلاث مكتبات موقفها من هذا الموضوع.

أما المحور التاسع فقد خصص لمعرفة مدى مشاركة مؤسسات المعلومات اليمنية فى الاتحادات والجمعيات الوطنية والعربية والدولية والمتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات، وقد تبين عدم وجود أى مشاركة من قبل أى من المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة فى أى من الجمعيات والاتحادات المتخصصة فى هذا المجال.

أما بالنسبة للمحور العاشر والذى خصص للتعرف على المشاكل والمعوقات التى تعانى منها المكتبات ومراكز المعلومات، فقد أفادت (27) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 79.41% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة بأنها تعانى من المشاكل التالية:

أ ـ عدم توفر متخصصين فى مجال المكتبات والمعلومات.

ب ـ عدم توفر البرامج والدورات التدريبية لتطوير قدرات ومهارات العاملين.

ج ـ عدم توفر المكافآت والحوافز المشجعة على الإبداع فى العمل.

كما أفادت (24) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 70.58% بأنها تعانى من مشكلة عدم توفر أدوات ومعدات وأجهزة مناسبة.

وقد أشارت (23) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 67.65% بأن عدم توفر الإمكانات المالية المناسبة، يُمثل عائقًا لها وتعرقل تطورها وقد ذكرت (20) مكتبة ومركز معلومات أى بنسبة 58.82% بأنها تعانى من مشكلة عدم توفر المبنى المناسب لاحتواء هذه المكتبات ومراكز المعلومات.

وقد ذكرت (19) مكتبة ومركز معلومات والتى تمثل نسبة 55.88% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة بأن عدم توفر اللوائح والإجراءات التنظيمية، وأيضًا عدم توفر رواتب مجزية، تمثل عوائق أساسية.

وقد أفادت (14) مكتبة بأن عدم ملائمة مواقع المكتبة أو المركز يمثل أحد المشاكل التى تعانى منها هذه المكتبات.

وقد أشارت (8) مكتبات، أى بنسبة 23.53% من إجمالى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة بأن قلة عدد ساعات افتتاح المكتبة أو المركز، يعتبر عائقًا لها ويعرقل تقديمها للخدمات، وإضافة إلى ما سبق فقد تمت الإشارة من قبل بعض المكتبات إلى وجود عدد من المشاكل والمعوقات الأخرى والمتمثلة فيما يلى:

أ ـ تدنى الوعى المكتبى وعدم تقدير أفراد المجتمع للدور الذى تلعبه المكتبة فى حياتهم.

ب ـ عدم اهتمام القيادات الإدارية بالمكتبة وعدم إدراكهم لأهمية المعلومات التى يمكن أن توفرها لهم المكتبة.

جـ ـ استمرار تغيير مسئولى المكتبات وقلة خبرتهم فى مجال المكتبات والمعلومات.

د ـ تدنى الوعى المكتبى وعدم تقدير أهمية المكتبة ونظم المعلومات.

# الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً : الاستنتاجات :

**لقد أسفرت الدراسة الحالية على النتائج التالية :**

1- وجود نقص شديد فى عدد المكتبات ومراكز المعلومات الموجودة فى اليمن فالباحثان قد شخصا فقط (47) مكتبة ومركز معلومات، وزع عليها الاستبيان الخاص بهذه الدراسة وهذا عدد ضئيل جدًا وفقًا للمعايير الدولية ذات العلاقة بهذا الشأن ولا ينسجم إطلاقًا مع بلد تعداد نفوسه يزيد على 16 مليون نسمة يتوزعون على 18 محافظة.

2- مؤسسات المعلومات اليمنية تعانى من النقص الشديد فى عدد العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات بشكل عام، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من القوى العاملة فى هذه المؤسسات غير متخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات ويتضح أن هنالك ندرة بالنسبة للمتخصصين، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هنالك فقط (4) أفراد ممن يحملون مؤهل فوق الجامعى، و (7) أفراد ممن يحملون البكالوريوس فى مجال المكتبات والمعلومات.

3- المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية تعانى من نقص شديد فى مجموعاتها المكتبية فقد تبين من خلال الدراسة أن أكبر مكتبة فى اليمن هى مكتبة جامعة صنعاء التى تتكون من مكتبة مركزية وعدد من المكتبات الفرعية، ولا تزيد مجموعاتها المكتبية عن مأتى ألف مجلد.

4- معظم المكتبات ومراكز المعلومات تهتم باقتناء الكتب والدوريات، أما الاشكال الأخرى من أوعية المعلومات وخاصة الالكترونية منها فتكاد لا تتوفر إلا فى (4) مكتبات من مؤسسات المعلومات التى شملتها الدراسة أى بنسبة 11.76%.

5- أظهرت الدراسة أن هناك قصور كبير فى القيام بالأعمال الفنية حيث يوجد عدد كبير من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية لاتقوم بالعمليات الفنية من فهرسة وتصنيف وفقًا للقواعد والتقنيّات العربية والدولية فى هذا المجال، وأن بعض من هذه المكتبات تكتفى بإعداد فهرس بالمؤلفين فقط، كما أن هنالك مكتبات لا تقوم بأى عملية تصنيف لمقتنياتها، ويلاحظ أيضًا أن الفهرس البطائقى هو الشكل السائد بالنسبة للمكتبات التى أعدت فهارس لتمثيل مجموعاتها المكتبية، كما أن استخدام الحاسوب فى العمليات الفنية لا يزال فى مراحلة الأولى بالرغم من المحاولات التى تقوم بها بعض المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية بغرض الاستفادة من الحاسوب فى الأعمال الفنية.

6- تبين أن غالبية المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية ليس لديها ميزانيات مستقلة، وإنما تعتمد فى التمويل على المؤسسة الأم، كما أظهرت الدراسة بأن المبالغ المخصصة للمكتبات ومراكز المعلومات كميزانيات سنوية، هى مبالغ زهيدة ولا تتناسب مع احتياجات ومتطلبات تلك المكتبات ومراكز المعلومات.

7- تبين من الدراسة أن الخدمات المقدمة للمستفيدين تقتصر على خدمات الإعارة، وقد اتضح لدينا أن خدمات المعلومات من إحاطة جارية وبث انتقائى للمعلومات وبحث ببليوغرافى وتبادل الإعارة بين المكتبات.. إلخ، تكاد تكون منعدمة فى المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للتحليل فى هذه الدراسة.

8- وبالنسبة لتقنية المعلومات فقد تبين أن هنالك مجموعة من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وعددها (13) وحدة من مؤسسات المعلومات التى شملتها الدراسة لديها تجارب فى التعامل مع الحاسوب فى أعمالها وأن بعض منها قد قطع شوطًا طيبًا فى هذا المضمار والبعض الآخر لا يزال فى المراحل الأولى.

9- ويلاحظ أن هنالك ندرة فى قواعد البيانات التى تخدم احتياجات المستفيدين الحقيقية والقادرة على التعامل بكفائة مع هذه التقنيات، وبالرغم من ارتباط بعض هذه المكتبات بشبكة الـ INTERNET إلا أننا لاحظنا عدم قدرة هذه المؤسسات على الإفادة الفاعلة من إمكانات هذه الشبكة.

10- يلاحظ غياب النظام الوطنى للمعلومات الذى يستطيع أن يعمل على التنسيق بين المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وتنظيم أوجه التعاون فيما بينها، ويجدر هنا الذكر بأن الدراسة قد بينت أن العديد من المكتبات اليمنية التى شملتها الدراسة عبرت عن الحاجة لمثل هذا النظام واستعدادها لأن تكون جزءًا منه. كما أن العديد من هذه المؤسسات لاتمانع فى مشاركة مصادرها مع المكتبات الأخرى.

11- لقد بينت هذه الدراسة بأن المكتبات ومراكز المعلومات التى أخضعت للدراسة غير مشتركة فى أى من الجمعيات والاتحادات الوطنية والعربية والدولية العاملة فى مجال المكتبات والمعلومات.

12- كما أظهرت الدراسة بأن أبرز المعوقات والمشاكل التى تعانى منها مراكز المعلومات والمكتبات اليمنية، إضافة إلى ما تقدم ذكره هى:

1- تدنى الوعى بأهمية المعلومات فى جميع الأنشطة ومجالات الحياة المختلفة.

2- عدم إيلاء الوثائق والمخطوطات الأهمية التى تستحقها وتأمين مستلزمات جمعها وتنظيمها وتيسير سبُل الإفادة منها.

3- متخذو القرار لا يعتمدون فى كثير من الأحيان على المعلومات الدقيقة والمناسبة، لاتخاذ قراراتهم نتيجة لعدم توفر المعلومات ويرجع السبب فى ذلك من ناحية إلى حداثة بعض مراكز المعلومات المتخصصة، وعدم وجود مراكز قطاعية من ناحية أخرى.

4- أن العديد من المبانى المخصصة للمكتبات ومراكز المعلومات غير مناسبة ولا تتوفر فيها المواصفات والمعايير اللازمة فضلاً عن أن الكثير منها لا تتمتع بالموقع المناسب داخل المؤسسة الأم.

5- افتقار العديد من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية إلى الأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة لتسيير أعمالها.

6- افتقار العديد من المكتبات ومراكز المعلومات إلى اللوائح التنظيمية والسياسات المكتوبة اللازمة لتأدية هذه المؤسسات لأعمالها وعلى سبيل المثال لا الحصر غياب التوصيف الوظيفى واللوائح الإجرائية والتعليمات المنظمة للأعمال اليومية فى هذه المكتبات.

7- أن عملية إعداد وتأهيل القوى العاملة اللازمة لقطاع المكتبات والمعلومات تقتصر حاليًا على قسم مختص واحد هو قسم المكتبات وعلم المعلومات فى كلية الآداب بجامعة صنعاء، وهذا القسم الفتى تأسس قبل ستين فقط، وهو بحاجة ماسة إلى الكثير من المستلزمات البشرية والتقنية، وليس بمقدور هذا القسم تلبية كافة احتياجات مؤسسات المعلومات اليمنية من الكوادر المؤهلة لمحدودية إمكانياته. كما أن هنالك حاجة ماسة إلى البرامج والدورات التدريبية اللازمة لتطوير قدرات ومهارات العاملين فى المؤسسات المعلوماتية اليمنية ضمن أنشطة التعليم المستمر أثناء الخدمة.

8- أن مرتبات العاملين فى هذا القطاع هى مرتبات غير مجزية ولا تشجع على الاستقرار الوظيفى مما يجعل الكثير من الكفاءات فى هذا القطاع تهجر العامل فيه إلى مجالات أخرى تؤمن مدخولات مادية أفضل، كما أن غياب المكافآت والحوافز التشجيعية قد أدى إلى عدم الإبداع فى مجالات العمل المختلفة فى هذا القطاع.

## ثانياً : التوصيات :

من خلال الدراسة المتأنية للاستنتاجات التى خرج بها الباحثان من هذه الدراسة، وكمحاولة متواضعة لاقتراح الحلول المناسبة لتلك المشاكل والمعوقات التى تم تشخيصها فى هذه الدراسة يرى الباحثان تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

1- دعوة الجهات المعنية فى اليمن والتى لها علاقة أو ارتباط بموضوع المكتبات والمعلومات إلى الاهتمام بهذه المؤسسات ودعمها بالإمكانات والمستلزمات التى تؤمن قيامها بالواجبات والمهام المنوطة بها على أفضل وجه.

2- يدعو الباحثان رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء إلى ضرورة التوجيه باتخاذ ما يلزم من أجل إنشاء

وتأسيس مركز معلومات فى كل وزارة وهيئة ليتولى مهمة تجميع وإعداد وتنظيم البيانات والمعلومات التى تحتاجها تلك الوزارات والهيئات فى إعداد برامجها وخططها وتسيير أعمالها. نظرًا لما للمعلومات من أهمية فائقة فى اتخاذ قرارات سليمة تساعد على إيجاد تنمية حقيقية.

3- ولتلافى النقص الشديد فى إعداد المكتبات العامة الذى شخصته هذه الدراسة، يدعو الباحثان وزارة الثقافة والسياحة إلى العمل على إنشاء مكتبات عامة فى جميع محافظات الجمهورية وبأعداد تتناسب مع الكثافة السكانية لكل محافظة، وبحيث يتم الأخذ فى الاعتبار المعايير والمواصفات الدولية المتعلقة بإنشاء المكتبات العامة.

4- ومن أجل النهوض بقطاع المكتبات والمعلومات، يرى الباحثان ضرورة الإسراع فى تأسيس هيئة وطنية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، ويتم ربط هذه الهيئة بالسلطات العليا فى الدولة لتمكينها من القيام بواجباتها بطريقة سليمة وفاعلة.

5- ضرورة الإسراع فى صياغة سياسة وطنية للمعلومات تمثل توجه الدولة اليمنية، وتشتمل على توضيح البنية القانونية لأجهزة المعلومات وتنظيم العلاقة فيما بينها وتتولى تحديد الألويات والاحتياجات الملحة لتحقيق التنمية.

6- ضرورة العمل على إيجاد الأسلوب الأمثل لربط جميع المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية مع بعضها البعض ضمن نظام وطنى للمعلومات، قادر على تطوير وتنمية هذا القطاع.

7- ولسد النقص الكبير فى القوى العاملة المتخصصة، يدعو الباحثان المجلس الأعلى للجامعات والجهات ذات العلاقة إلى ضرورة الاهتمام بإعداد القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة فى مجال المكتبات والمعلومات، وذلك عن طريق تأسيس أقسام مكتبات ومعلومات فى الجامعات اليمنية لتتولى إعداد وتأهيل الكوادر المطلوبة ورفد تلك الأقسام بالكوادر والخبرات والأجهزة والمعدات التى تؤمن تخريج الكفاءات القادرة على تسيير العمل فى مؤسسات المعلومات اليمنية ومواكبة المستجدات والتطورات فى هذا المجال. وبهذا الصدد يدعو الباحثان جامعة صنعاء إلى الاهتمام بالقسم الوحيد فى الجمهورية اليمنية المختص بعلم المكتبات والمعلومات، وتأمين كافة المستلزمات الضرورية لتمكينه من رفد سوق العمل بالمتخصصين القادرين على مواكبة التطورات والمستجدات على المستويين العربى والعالمى فى هذا المجال.

8- ضرورة العمل على زيادة المجاميع المكتبية فى المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وفقا للمعايير والتقنينات الدولية المتعلقة بتنمية المجموعات، لكى تستطيع هذه المؤسسات تقديم الخدمات المطلوبة منها على أكمل وجه.

9- ضرورة الاهتمام بتنويع أشكال أوعية المعلومات فى المكتبات ومراكز المعلومات، وعدم الاقتصار على الكتب والدوريات.

10- دعوة المكتبات ومراكز المعلومات إلى ضرورة الالتزام بالتقنينات والمعايير العربية والدولية فى أعمالها الفنية بشكل عام وفى أعمال الفهرسة والتصنيف بشكل خاص.

11- دعوة مؤسسات المعلومات اليمنية إلى ضرورة توظيف تقنيات المعلومات فى خدماتها، والعمل على الإفادة من الخدمات والمعطيات التى تقدمها شبكة الإنترنت.

12- دعوة الجهات ذات العلاقة إلى ضرورة اعتماد ميزانيات مستقلة للمكتبات ومراكز المعلومات، وأيضًا العمل على زيادة المخصصات الممنوحة لهذه المؤسسات.

13- دعوة المنظمات والمؤسسات العربية والإسلامية والدولية التى تعنى بشؤون الثقافة والعلوم، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة إلى تقديم المنح والدعم المالى للمساهمة فى دعم وإنشاء وتطوير مؤسسات المعلومات اليمنية.

14-دعوة الجهات المعنية إلى ضرورة إبعاد مؤسسات المعلومات عن الروتين المالى المعقد، مع أهمية معاملتها بطريقة مرنة تمكنها من اقتناء أوعية المعلومات مباشرة عند الحاجة إليها. كما ندعو إلى ضرورة منح مسئولى المكتبات ومراكز المعلومات صلاحيات مباشرة فى الصرف يتم تحديدها وفقًا لنوع وحجم المكتبة.

15- ضرورة تنشيط خدمات المعلومات من إحاطة جارية وبث انتقائى للمعلومات، وخدمات البث المباشر، وغيرها من الخدمات التى تساعد على تقديم مستوى أفضل من خدمات المعلومات للمستفيدين.

16- حث الباحثين المختصين فى مجال المعلومات وكذا الجهات المعنية على ضرورة الاهتمام بإجراء الدراسات التقويمية لمستوى الخدمات المعلوماتية التى تُقدمها المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية.

17- الاهتمام بتنشيط أعمال تبادل الإعارة التعاونية INTER LIBRARY LOAM بين المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية، والعمل على إنشاء اللوائح المنظمة لذلك.

18- دعوة المختصين والعاملين فى مجال المكتبات والمعلومات فى اليمن إلى العمل على تأسيس جمعية للمكتبات والمعلومات اليمنية.

19- دعوة المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وكذا المختصين فى هذا المجال إلى ضرورة الانضواء فى الجمعيات والاتحادات المتخصصة على المستويين العربى والدولى.

20- دعوة الجهات المعنية إلى ضرورة الاهتمام باختيار أماكن مناسبة لمواقع المكتبات ومراكز المعلومات، وأيضًا الاهتمام بتجهيز وإنشاء المكتبات ومراكز المعلومات وفقًا للمعايير الدولية.

21- دعوة الجهات المعنية، والمسئولة عن المكتبات ومراكز المعلومات، إلى ضرورة الإسراع فى إعداد اللوائح والأنظمة اللازمة والتى من شأنها تسيير أعمال تلك المؤسسات بشكل علمى مقنن.

22- دعوة الجهات المختصة إلى ضرورة العمل على تحسين أوضاع المختصين فى مجال المعلومات، عن طريق منحهم الرواتب المجزية وتقرير المكافآت والحوافز المناسبة، لتشجيعهم للمحافظة على بقائهم فى مؤسسات المعلومات، وجذب العناصر والكوادر الكفء للعمل فى هذا القطاع.

# المصادر والمراجع


1- صورة عن دار الكتب والمكتبات فى اليمن ومراحل تطورها/ إعداد القاضى إسماعيل بن على الأكوع وأحمد عبد الرزاق الرقيحى، ومحمد عبد الخالق الأمير، مقدمة لمؤتمر الإعداد الببليوغرافى للكتاب العربى بالرياض فى الفترة من 24 نوفمبر 1 ديسمبر 1973م.

2- أضواء على حركة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات فى الجمهورية العربية اليمنية/ عبد الملك محمد المقحفى، المجلة العربية للمعلومات، مج ـ (6) ع (2)، 1985، ص ص 91-111.

3- Recruitment and Training of Library and Infortmation Personnel in The Republic of Yemen/ Ali Ahmed Al-Kubati; MA dissertation submitted to information studies, the Polutechnic of North London; London, 1991. 136p.

4- Library and information system for Yemen Arab Republic: Present paoblems and model for future/ Abdulla Ali Al-Haddad, a doctoral thesis submitted to the University of Delhi; Delhi, 1991.

5- أضواء على حركة المكتبات. . . . . مصدر سابق ص 93.

6- بهجة الزمن فى تاريخ اليمن / تاج الدين عبد الباقى بن عبد المجيد اليمانى، تحقيق عبد الله محمد الحبشى ومحمد أحمد السنبانى ـ صنعاء: دار الحكمة اليمانية، 1988م.

7- أربع حقائق عن واقع المخطوطات اليمنية وإنقاذها/ عبد الوهاب على المؤيد، مجلة الثوابت، العدد (1) يناير ـ مارس 1993م، ص ص 75-79.

8- عقدان زاهيان من عطاء الثورة سبتمبر 1962-1982م، صنعاء: الإدارة العامة للإعلام والثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، 1983م، ص 200.

9- مساجد صنعاء عامرها وموفيها/ جمعة الحاج محمد بن أحمد الحجرى .ـ صنعاء: مكتبة اليمن الكبرى، 1398هـ ص 141.

10- أضواء على حركة المكتبات. . . . . مصدر سابق، ص 101.

11- نفس المصدر السابق. . . . . ص 103.

12- الموسوعة اليمنية؛ المكتبات (مراكز المعلومات) إعداد على عبد الله القباطى وحسن قايد القاضى .ـ بيروت: دار الفكر المعاصر، . صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية؛ 1992م ـ ص ص 899-902.

13- الببليوغرافية الوطنية اليمنية: الضرورة والمستلزمات/ د. جاسم محمد جرجيس ومحمد أحمد السنبانى، متابعات إعلامية، ع 52 يناير ـ فبراير 1997م، ص 22.

14- Ali Ahmed Al-Kubati. OP. Cit. P 15.

15- مقابلة مع رئيس الهيئة العامة للكتاب، صحيفة 26 سبتمبر، 31 يوليو 1997 العدد (764) ص 6.

16- مكتبات جامعة صنعاء: النشأة والتطور/ محمد أحمد السنبانى، مجلة متابعات إعلامية، العدد (55) يوليو ـ أغسطس، 1997م.

17- سبعة عشر عامًا من العطاء/ وزارة الإعلام ـ الجمهورية اليمنية ـ صنعاء: مطابع مؤسسة الثورة للصحافة والنشر، 1995م، ص 190، 191.

18- الموسوعة اليمنية.. مصدر سابق ص 901.

19- مقترح للمهام والهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي للإدارة العامة للتوثيق/ الجهاز المركزي للإحصاء ـ الإدارة العامة للتوثيق .ـ صنعاء، غير منشور.

20- لقاء مع الدكتورة رؤفة حسن المدير التنفيذي لمركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية؛ نشرة المكتبات والمعلومات مج (1)، ع (1) يناير 1997م، ص 7.

21- مراكز المعلومات الوطنية/ فرحان البحم، مجلة متابعات إعلامية، العدد (50) أبريل ـ يوليو، 1996. ص 46.

22- ما هي الإنترنت وما هي الخدمات التي تقدمها؛ نشرة تعريفية، إعداد الشركة اليمنية للاتصالات (تليمن)، ص 9.

23- القرار الجمهوري رقم (25) لسنة 1991م، الخاص بإنشاء المركز الوطني للوثائق، مجلة الوثائق العربية، ع (18) سنة 1995م، ص 167.

24- القرار الجمهوري رقم (20) لسنة 1994م، بشأن قانون حفظ الوثائق العامة، مجلة الوثائق العربية، ع (18) سنة 1995م، ص 167.

25- أعمال الندوة العلمية حول دور تنظيم الوثائق في تطوير الإدارة: صنعاء 10-12 ديسمبر 1995م/ الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف ـ صنعاء المركز الوطني للوثائق،. 1996م، ص 184.

26- لقاء مع الأخ/ عبد الكريم شمسان، المدير التنفيذي للمركز الوطني للمعلومات في اليمن؛ نشرة المكتبات والمعلومات، مج (1) ع (4)، 1997م، ص 7.

27- أضواء على حركة المكتبات ..... مصدر سابق ص 107.

28- نفس المصدر..... ص 108.

obeikandl.com

# ملحق رقم (1)
# قائمة بأسماء المؤسسات التى شملتها الدراسة..

1- إدارة التوثيق والمكتبة ـ الإدارة العامة للبحوث والدراسات ـ وزارة الإدارة المحلية.

2- الإدارة العامة للتوثيق الجيولوجى والمعدنى.

3- دار الكتب الوطنية ـ صنعاء.

4- المركز الوطنى للمعلومات.

5- المركز الوطنى للوثائق.

6- مركز توثيق المعلومات الزراعية ـ وزارة الزراعة والرى.

7- مركز مصادر المعلومات ـ الوكالة الامريكية للمعلومات.

8- المكتبة الإعلامية ـ وزارة الإعلام.

9- المكتبة الأكاديمية ـ كلية القيادة والأركان.

10- مكتبة الأوقاف ـ وزارة الأوقاف والإرشاد.

11- مكتبة التوثيق والإيداع ـ وزارة الثقافة والسياحة.

12- مكتبة الجهاز المركزى للإحصاء.

13- المكتبة الصوتية لإذاعة الجمهورية اليمنية.

14- المكتبة العامة، مجلس النواب.

15- مكتبة المجلس الثقافى البريطانى.

16- مكتبة المختبر المركزى وبنك الدم ـ وزارة الصحة العامة.

17- المكتبة المركزية ـ جامعة الحديدة.

18- المكتبة المركزية ـ جامعة تعز.

19- المكتبة المركزية ـ جامعة صنعاء.

20- المكتبة المركزية ـ بوزارة الصحة العامة.

21- المكتبة المركزية ـ وزارة العدل.

22- مكتبة المصطفى بمركز بدر.

23- مكتبة المعهد العالى لضباط الشرطة ـ وزارة الداخلية.

24- مكتبة جامعة إب.

25- مكتبة جامعة الإيمان.

obeikandl.com

26- مكتبة جامعة العلوم والتكنولوجيا.

27- مكتبة جامعة الملكة أروى.

28- مكتبة جامعة ذمار.

29- مكتبة كلية الهندسة والبترول ـ جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.

30- مكتبة مركز البحوث والتطوير التربوى.

31- مكتبة مركز الدراسات والبحوث اليمنى.

32- المكتبة والتوثيق ـ مركز الأبحاث (المعهد الوطنى للعلوم الإدارية).

33- المكتبة والتوثيق بمركز دراسات المرأة ـ جامعة صنعاء.

34- مكتبة وزارة المواصلات.

obeikandl.com